وذكرت الصحيفة ان القادة السوفيات يعتقدون انه كان بامكان مصر ان تمارس المزيد من الضغط على اسرائيل وامريكا من اجل الحصول على جدول زمني لانسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة وعلى موقف اسرائيلي محدد بشأن حقوق الشعب الفلسطيني بدلا من مجرد اتفاق عسكري على فصل القوات . ولازالة هذه الشكوك السوفياتية قام وزير خارجية مصر بزيارة رسمية للاتحاد السوفياتي حيث اجرى مباحثات مع القيادة العليا هناك وصفتها الدوائر الرسمية المصرية بأنها كانت « بناءة للغاية » . وقد صدر بيان مشترك على أثر انتهاء الزيارة كان اهم ما فيه :

١) التأكيد على حق « ممثلي الشعب العربي الفلسطيني بالاشتراك في اعمال مؤتمر جنيف للسلام في أقرب وقت ممكن لانه لا يمكن بحث القضية الفلسطينية وحلها بدونهم » الا ان البيان لم يذكر منظمة التحرير تحديدا وباعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . ٢) اعتبار انعقاد مؤتمر السلام في جنيف « خطوة كبرى باتجاه خلق وضع طبيعي في الشرق الاوسط » مع تأكيد الجانبين على عزمها بذل كل ما في وسعهما لانجاح المؤتمر والتوصل الى اتفاقية سلام شاملة على أساس قرارات مجلس الامن الدولي » .

وعلى صعيد اخر قام الرئيس اليوغسلافي تيتو بزيارة دمشق في اوائل شهر شباط حيث تباحث مع الرئيس الاسد وكبار المسؤولين السوريين بالتطورات الاخيرة لازمة الشرق الاوسط وخاصة موضوع فصل القوات العسكريةفي جبهتي السويس والجولان وحظر النفط العربي وجدول اعمال مؤتمر القمة الاسلامي المقبل . وترددت بعض الانباء التي تقول بأن من اهداف الرئيس اليوغسلافي محاولة التوسط في حل عقدة فك الارتباط السوري الاسرائيلي . وعلى اثر انتهاء الزيارة التي استغرقت يومين صدر بيان مشترك اكد فيه الطرفان انه ليس بالامكان التوصل الى حل عاجل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط الا بالانسحاب التام والسريع للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ واعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . وأشار البيان الى فصل القوات على جبهة السويس بقوله ان الاتفاقية المعينة « يجب ان تشكل خطوة اولى على طريق حل شامل يستند الى المبدأ المذكور والى قرارات الامم المتحدة » ثم أضاف قائلا ان المحاولات الرامية الى ايجاد حل مشكلة الشرق الاوسط بالطرق السلمية لا تؤثر في اي حال من الاحوال على حق الدول العربية في ممارسة حقها في النضال المشروع بكل الطرق المتاحة لها من أجل صد العدوان وتحرير اراضيها من الاحتلال الاسرائيلي.

● اما بالنسبة لاوروبا الغربية فكانت أهم التطورات هي اعلان كل من بريطانيا وفرنسا رفع الحظر المفروض على شحن السلاح الى دول الشرق الاوسط وزيارة وزير الخارجية الفرنسي — جوبير — للمنطقة . في النصف الثاني من شهر كانون الثاني أعلن وزير خارجية بريطانيا رفع الحظر عن شحن الاسلحة الى دول الشرق الاوسط . وبموجب هذا الاعلان سيكون بالامكان تنفيذ اتفاقات شراء الاسلحة المعقودة بين بريطانيا وبعض الدول العربية ، مثلا امداد مصر بالاسلحة الخفيفة وطائرات الهليكوبتر ، وامداد اسرائيل ببعض التجهيزات لسلاح البحرية وقطع الغيار للدبابات. كما ستستفيد بريطانيا من هذا الاجراء لانه سيمكنها من عقد صفقات جديدة لبيع الاسلحة مع الدول العربية المنتجة للنفط والباحثة عن مصادر غربية للتسلح . وبعد مرور بضعة ايام على هذا الاعلان البريطاني صرح وزير الدفاع الفرنسي بأن بلاده ستبيع الاسلحة الى الدول العربية بدون اية قيود. وكان هذا بمثابة اعلان عن رفع الحظر الفرنسي على شحن الاسلحة الى الدول العربية المفروض منذ عام ١٩٦٧ .

يبدو ان هذا التصريح الفرنسي كان نوعا من التمهيد للجولة التي قام بها وزير الخارجية الفرنسي في عدد من الدول العربية . وقد شملت جولته في شقها الاول كلا من السعودية والكويت وسوريا ، وفي شقها الثاني العراق . وكان واضحا ان جوبير جاء لاهداف ذات طابع استراتيجي وبعيد المدى بالنسبة لتعامل بلاده مع الدول العربية المعنية . لذلك بحث جوبير مع المسؤولين العرب على أعلى المستويات في قضايا كبيرة وحساسة مثل النفط والتسلح ومشاكل التنمية ، هذا بالاضافة الى التطورات الراهنة لازمة الشرق الاوسط . ومما أعطى زيارة جوبير اهمية خاصة كونها جاءت خروجا على ارادة الولايات المتحدة على السياسة النفطية